

الركن الثالث: الإفصاح

آي سي إم كابيتال ليمتد

حرر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

الركن الثالث: الإفصاح

إذا كانت لديك أسئلة ، يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني clientservices@icmcapital.co.uk



المحتوى

3.....	مقدمة
4.....	نظرة عامة على نطاق أعمال الشركة
4.....	حوكمة الشركة
5.....	إدارة المخاطر
7.....	كفاية رأس المال والملخص
8.....	قانون التعويض

آي سي إم كابيتال ليميتد، حائزة على ترخيص من هيئة مراقبة السلوكيات المالية (FCA) بموجب رقم التسجيل: 520965.

العنوان المسجل: ICM Capital Limited, Level 17, Dashwood House, 69 Old Broad St, London, EC2M 1QS, United Kingdom

مقدمة

آي سي إم كابيتال ليمتد (ويشار إليها آي سي إم أو الشركة) يقع مقرها الرئيسي بالمملكة المتحدة وحائزة على ترخيص ومعتمدة من هيئة مراقبة السلوكيات المالية بموجب رقم الترخيص FRN 520965، وقد أجرت الشركة عملية تقييم لكفاية رأس المال الداخلي (ICAAP) بموجب اتفاقية بازل الثالثة المعمول بها في كل من التوجيه الرابع الخاص بمتطلبات رأس المال ولوائح متطلبات رأس المال (اللوائح) التي دخلت حيز النفاذ في الأول من كانون الثاني/يناير 2014.

الامتثال للوائح هو عملية مكونة من ثلاث أركان:

- الركن الأول: معني بتحديد متطلبات الحد الأدنى من رأس المال الذي يتوجب على الشركات استيفائه لمواجهة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل؛
- الركن الثاني: هو العملية التي يتعين على الشركات بموجبها النظر من حيث مدى ضرورة احتفاظهم برأس مال إضافي لتغطية المخاطر غير المتضمنة في الركن الأول (ويتم تحديدها في عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي) وحينما تطالب هيئة مراقبة السلوكيات المالية الشركة، رداً على التقييم، أن تحتفظ برأس مال إضافي بموجب توجيهات رأس المال الفردية (ICG).
- الركن الثالث: يتعلق بالسلوك السوقي الذي يلزم الشركات بنشر تفاصيل محددة عن مخاطرها ورأس مالها وإدارة مخاطرها والالتزام بقانون الأجور.

وقد حدّد الكتاب المرجعي للتحوّط والخاص بشركات الاستثمار 11، الأحكام التي تُنظّم الإفصاح المعني بالركن الثالث. ويحتوي هذا التقرير على كل عمليات الإفصاح المطلوبة بموجب الكتاب المرجعي للتحوّط والخاص بشركات الاستثمار 11، إلا إذا كان الإفصاح غير قابل للتطبيق لاعتبارات غير مادية أو اعتبارات خاصة أو سرية.

الإفصاح والإعلام

يتعين على آي سي إم تنفيذ عمليات الإفصاح وفق الركن الثالث مرة كل عام.

ويتم الإعلان عنها بالتزامن مع www.icmcapital.co.uk يتم الإفصاح على الموقع الإلكتروني الخاص بآي سي إم كابيتال اعتماد القوائم المالية.

سوف تقوم آي سي إم بتحديث عملية الإفصاح وفق الركن الثالث أكثر من مرة خلال العام، وذلك في حال إدخال أي تغييرات كبيرة في نموذج عملها مما قد يؤثر على عمليات حساب المطلب التنظيمي لرأس المال.

نظرة عامة على نطاق أعمال الشركة

تأسست أي سي إم كشركة متخصصة في مجال وساطة الفوركس (التداول في الفوركس)، لتتيح لعملائها (الأفراد والمؤسسات) مزايا فتح حساب تداول حقيقي عبر منصتها. أي سي إم شركة تعمل برخصة كاملة النطاق 730.000 يورو امتثالاً لـ IFPRU انظر تعريف IFPRU في البند 1-1-8 من دليل هيئة مراقبة السلوكيات المالية).

تتبع أي سي إم إطار هيكلي منظم لإدارة المخاطر؛ يقوم على تحديد المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة واتباع نمط إداري من أعلى إلى أسفل بحيث تتولي الإدارة العليا مبادرات إدارة المخاطر.

تتمتع الإدارة العليا في أي سي إم بخبرة عريقة في التداول في الفوركس والعقود مقابل الفروقات عبر الانترنت، وتقر بمسئولياتها المحددة عن إدارة المخاطر وتعتمد سياسات إدارة المخاطر المعمول بها في الشركة. وتهدف هذه السياسات إلى ضرورة توافر أنظمة وضوابط نافذة؛ تتناسب مع طبيعة العمل لتحديد المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة وإدارتها ومتابعتها ورفع تقارير بها.

وبحسب مضمون الركن الثالث من الإفصاح؛ فإن الشركة لديها رأس المال الكافي اللازم لتلبية متطلبات رأس المال التنظيمي واحتياجات الشركة من رأس المال – حتى في ظل السيناريوهات المجردة. أي سي إم ليست شركة "أم" وعمليات الإفصاح المنفذة في هذا التقرير يتم اتخاذها بشكل فردي.

حوكمة الشركة

يحدد مدراء الشركة استراتيجية العمل بها ومدى إقدامها على المخاطر. وقد صمموا ونفذوا إطاراً لإدارة المخاطر من شأنه التعرف على المخاطر التي تواجهها الشركة، كما يحدد مدراء الشركة آلية تخفيف حدة تلك المخاطر وتقييمها باستمرار وطبيعة الضوابط والإجراءات اللازمة لإدارة تلك المخاطر. يجتمع مدراء الشركة مع الإدارة العليا بانتظام؛ لمناقشة توقعات الربحية وسيولة رأس المال التنظيمي ولتخطيط الأعمال وإدارة المخاطر.

مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تشغيل الشركة وإدارة المخاطر التشغيلية والتنظيمية والمالية والمخاطر المرتبطة بالسمعة وغيرها من المخاطر.

وعلى وجه التحديد يضمن مجلس الإدارة ما يلي:

- أن نظام الرقابة الداخلية مناسب لضمان الإدارة المنضبطة والسليمة لأعمال الشركة ومخاطرها، عبر التواصل المستمر مع رئيسي قسم المالية وقسم الامتثال والالتزام بتوصيات كلا منهما؛
- أن تعقيدات إدارة المخاطر وعمليات القياس تعكس المخاطر الخاصة بالشركة، من خلال التحكم في كفاية رأس المال الداخلي وتقييمه واعتماده.

أيضاً، يُنَاط إلى مجلس الإدارة مسؤولية تحديد مدى إقدام أي سي إم على المخاطر ويضمن تنفيذها لإطار إدارة مخاطر مناسب وفعال، ويوكل إليه أيضاً مسؤولية المتابعة المستمرة لعملية التعرف على المخاطر الكبيرة التي تواجهها الشركة وتقييمها وإدارتها ورفع تقارير بها.

لجنة المخاطر

يُكمن الهدف الأساسي لهذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في عملية إدارته للمخاطر داخل الشركة، لا سيما التركيز على مدى تقبل الشركة للمخاطر ومدى فعالية إطار إدارة المخاطر في الشركة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل شهر.

تضمن اللجنة رفع التقارير الخاصة بالتقييم مع بذل العناية اللازمة على المعاملات الاستراتيجية والمادية كما تتعاون مع مجلس الإدارة لضمان مراعاة إدارة المخاطر بشكل صحيح.

الإدارة المالية

يتعاون رئيس قسم المالية مع مجلس الإدارة لإعداد التوقعات المالية ذات الصلة بموقف الشركة خلال الأعوام الثلاثة التالية – وعلى أساس تلك التوقعات تقوم الإدارة العليا بتقديم الدعم بناء على الاستراتيجية المستقبلية للشركة، والتي بدورها تحدد الميزانية المتوقعة اللازمة/احتياجات رأس المال.

يتخذ رئيس قسم المالية من الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر للشركة نقطة البداية، ثم يضيف متطلبات التالية، ثم يتم التأكيد على سيناريو الحالة الركن الأول والركن الثاني المتوقعة لعمل سيناريو حالة أساسية للأعوام الثلاثة الأساسية لتحديد ما إذا كانت الشركة سوف تحتفظ بما يكفي من رأس المال لتحمل الحوادث والظروف الصعبة

إدارة المخاطر

تم تضمين إدارة المخاطر في كافة أرجاء أي سي إم، حيث يعتمد مجلس الإدارة مدى الإقدام العام على المخاطر الشاملة واستراتيجية إدارة المخاطر، ومن ثم يتم إخطار جميع أقسام الشركة بها حسب الحاجة. لدى الشركة هيكل حوكمة مؤسسي لضمان إدارة الرقابة على المخاطر وفعالية الإجراءات ذات الصلة على المستوى التنظيمي الصحيح بناء على مستوى الخطر والأثر الناتج عن هذا الخطر الواقع.

يتعرف إطار إدارة المخاطر في أي سي إم على المخاطر في المجالات التالية:

1. مخاطر السوق؛
2. مخاطر الائتمان؛
3. مخاطر التشغيل؛
4. مخاطر العمل؛

كما يرد تعريف لمخاطر أخرى في عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي للشركة.

ويتم تحليل المخاطر في كل منطقة، وتقييم العوامل المخففة، وتحديد الضوابط ذات الصلة. كما يتم تقييم المخاطر المرتبطة بكل فئة وفق تأثيرها المحتمل ومدى إمكانية تعيين تقييم المخاطر. وينتأط إلى مجلس الإدارة، أمر التحرك لإدارة المخاطر الرئيسية، حسب الاقتضاء، لحماية أي سي إم وعملائها.

يخضع إطار عمل إدارة المخاطر للتحديث بشكل منتظم، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعتها سنوياً على الأقل، وينصب تركيزه بشكل خاص على المخاطر "عالية" التصنيف. ويستخدم إطار عمل إدارة المخاطر لتحديد المخاطر التي يتعين النظر فيها خلال عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي.

مخاطر السوق

ويقصد بمخاطر السوق؛ ضعف الشركات على التحرك في نطاق قيمة الأدوات المالية التي تحتفظ بها؛ إما لنفسها أو لصالح عملائها. أي سي إم تتعرض لمخاطر التداول في أي من مراكز العمل، والتي تتمثل في عدم تغطية تلك المراكز لمواجهة المخاطر؛ وبالتالي يتزايد معدل المخاطر التي يتم إدارتها، ومراقبتها بطريقة ديناميكية. وعندما تقوم أي سي إم بتغطية مركز تداول، فإن الشركة لا تتعرض لمخاطر السوق وبالتالي يتم مطابقة أوامر التداول.

مخاطر الائتمان

يقصد بمخاطر الائتمان عجز عملاء الشركة والأطراف المقابلة عن سداد الأموال المستحقة للشركة. هذه المخاطر تتعلق بمخاطر الطرف المقابل المرتبطة بالأرصدة المصرفية للشركة والموجودات المالية وأي مدينين آخرين. يعهد إلى مجلس الإدارة عملية مراقبة ذلك، ويتم الإبلاغ عنها شهرياً.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل؛ هي مخاطر الخسارة الناشئة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. على سبيل المثال؛ مخاطر التشغيل والتي تمتد إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من المخاطر المحتملة بما في ذلك؛ فقدان الموظفين الرئيسيين؛ فشل نظام المعلومات، وفقدان البيانات، وفشل أنظمة الاتصال، وفقدان نظام إمدادات الطاقة، وفشل أو تعطل إجراء عمليات التداول المحفوفة بالمخاطر، أو حدوث كوارث طبيعية أو غير ذلك.

وتقوم أي سي إم بتحديد مخاطر التشغيل التخفيف و/أو الإدارة من خلال كبار الموظفين المعنيين المتأهلين دوماً لمواجهة أية مخاطر تواجه نطاق الأعمال الموكل إليهم، على سبيل المثال؛ التداول، أو التشغيل أو التمويل أو الامتثال، إلخ...

تعمل أي سي إم في بيئة تتسم بالمنافسة الشديدة، والتغير التكنولوجي السريع، وفي إطار تنظيمي متطور باستمرار. إن الفشل في التأقلم مع ديناميكيات السوق أو متطلبات العملاء أو طرق تشغيل الأسواق خارج المقصورة أو المشاركين أو القواعد المنظمة لها، إنما يشكل خطراً كبيراً على المدى البعيد.

وتتمثل الاستراتيجية الرئيسية لـ أي سي إم في إدارة تلك المخاطر عبر تخفيف حدتها من خلال التطوير الدائم للقدرة التشغيلية لأنظمة الوساطة الإلكترونية الخاصة بها، والإدارة الفعالة لعلاقات العملاء، ومواكبة كل الإصلاحات التنظيمية ذات الصلة، والمؤثرة في عمل الأسواق خارج المقصورة.

كفاية رأس المال والملخص

لدى أي سي إم التزام تنظيمي لضمان المحافظة على الموارد المالية العامة، بما في ذلك؛ موارد رأس المال، وموارد السيولة، وهما كافيان من حيث الكم والنوع، لضمان عدم وجود مخاطر كبيرة لا يمكن معها الوفاء بالتزاماتها حال الاستحقاق.

استناداً إلى التقارير الخاصة بألية التقارير المشتركة للربع الرابع من 2021 (الركن الأول) وتقييم مخاطر الركن الثاني المندرج ضمن عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي، يرجى الاطلاع على الملخص التالي والخاص بمركز رأس مال الشركة:

استرليني	في 31 آب/أغسطس 2021
	موارد رأس المال
1,099,713	رأس المال العادي
2,176,232	الاحتياطي

3,275,945	الشفق الأول من رأس المال
-	الشفق الثاني من رأس المال
-	الشفق الثالث من رأس المال
(12,677)	المستقطع من الشفق الأول

3,263,268	إجمالي الموارد الرأسمالية
	متطلبات رأس المال
1,596,578	الركن الأول متطلبات الموارد
1,277,262	الركن الثاني متطلبات الموارد

2,873,840	إجمالي متطلبات رأس المال

389,428	الفائض / (العجز)
=====	

قانون التعويض

تخضع أي سي إم للمتطلبات التحوط الرقابية بموجب دليل شركات الاستثمار IFPRU وبالتبعية تخضع أي سي إم أيضا لقانون التعويض (القانون) المتضمن في البند 19 (أ) من دليل الأنظمة والضوابط. إضافة إلى ذلك، وبصفتها شركة استثمارية تخضع لتوجيهات الأسواق المالية الأوروبية MiFID، أي سي إم تخضع أيضا للوائح التعويضات الواردة في توجيهات الأسواق المالية كما ورد في البند 19 (أ) من دليل الأنظمة والضوابط المنبثق عن دليل هيئة مراقبة السلوكيات المالية. يسري القانون على أساس نسبي اعتمادا على أي من المستويات الثلاثة التي تندرج تحتها الشركة. تقع أي سي إم في "مستوى الفئة النسبية الثالثة".

يهدف القانون إلى ضمان اتباع الشركة لسياسات تعويض تركز على المخاطر، حيث تتوافق السياسات مع إدارة المخاطر وتعززها ولا تعرضها لمخاطر مفرطة. ويعتمد القانون على المتطلبات التنظيمية العامة الواردة في البند 1-1-4 من دليل الأنظمة والضوابط. وفي حالة عدم اتساق سياسة التعويض الخاصة بالشركة مع إدارة المخاطر الفعالة، في تلك الحالة تعتقد هيئة مراقبة السلوكيات المالية أنه من المحتمل أن يحصل الموظفين على تعويض للعمل لطرق من شأنها تقليص المخاطر الفعالة.

يتطلب القانون الثاني لتوجيهات الأسواق المالية الأوروبية MiFID II ألا تقوم أي سي إم بتعويض أو تقييم أداء موظفيها بطريقة تتعارض مع التزامها بتحقيق المصلحة الأفضل لعملائها. وعلى وجه التحديد يحظر على الشركة اتخاذ أي ترتيبات على سبيل التعويض أو تحقيق أهداف المبيعات أو غيرها مما قد يمثل حافزا لموظفيها لتوصية العملاء الأفراد بورقة مالية معينة في حين قد توفر الشركة ورقة مالية أخرى قد تلبى بصورة أفضل احتياجات ذلك العميل.

يشمل مصطلح "التعويض" أي تعويض مدفوع بما في ذلك الرواتب واستحقاقات التقاعد الاختيارية والاستحقاقات الأخرى أي كان نوعها.

يستند القانون إلى 12 مبدأ (يمكن الرجوع إليها في البند 13 (أ) - 3-7 (ر) إلى 19 (أ) - 3-51 (ر) من دليل الأنظمة والضوابط، ونظراً لتبني هيئة مراقبة السلوكيات المالية نهج نسبي في تنفيذ القانون؛ لن تخص جميع المبادئ أي سي إم. وعلى وجه الخصوص لا يحتمل أن يسري المبدأ 7 (التدخل الحكومي الاستثنائي) على أي سي إم أو في الحقيقة على أغلب الشركات المسجلة. إضافة إلى ذلك لم يتم تطبيق بعض البنود الواردة في المبدأ 12 على أي سي إم.

تسري بعض المبادئ على الشركة بصفة عامة، لكن وبشكل عام ينطبق القانون على "الموظفين الخاضعين لقانون التعويض". ويتضمن الأخير تصنيفات الموظفين بما في ذلك الإدارة العليا والمخاطرين والموظفين المشاركين في أعمال الرقابة وأي موظف يحصل على تعويضات إجمالية تتجملهم تحت مظلة نفس الفئة من التعويضات الخاصة بالإدارة العليا والمخاطرين ممن يترتب على أنشطتهم المهنية آثار ملموسة في ملف المخاطر في الشركة.

يتعين على أي سي إم أن تحتفظ بسجل يشمل الموظفين الخاضعين لقانون التعويض وأن تتخذ خطوات معقولة لضمان إدراك هؤلاء الموظفين للتداعيات بموجب البند 19 (أ) - 3-5 من دليل الأنظمة والضوابط.

يتعين على جميع الشركات الخاضعة للقانون والتي لديها موقع إلكتروني أن تشرح على موقعها الإلكتروني آلية امتثالها

لقانون التعويض (الفقرة 19(أ) – 3–12 (أ) من دليل الأنظمة والضوابط).

الموظفون الخاضعون للقانون التعويض المجمع

إن الموظفين الخاضعين للقانون هم المدراء الثلاثة ورئيس قسم الامتثال ورئيس قسم العمليات ورئيس قسم المالية. ويوضح الجدول التالي الأجور المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

الكمالي (بالإسترليني)	عدد الموظفين	
688,971 إسترليني	6	الكود